أما في حالتنا، فإن الاتفاق، ومن خلال هذه المادة يعفي اسرائيل من كل مسؤولية وألتزام قانوني أو أخلاقي حيال المناطق التي استعمرتها ٢٧ عاما، والتي أعملت فيها النهب والتخريب والقتل والاعاقات الجسدية والنفسية.. وحكمت عليها عبر الاكراه العسكري وغير العسكري بالتبعية والتخلف.. إذ بحكم اتفاق القاهره (المادة ٢٢) ومواد أخرى سترد في الملاحق – لا تتحمل اسرائيل المسؤولية القانونية أو المالية عن "أية أعمال مارستها" أو عن "أعمال ومشاريع امتنعت عن إكمالها" ولا عن أية اضرار الحقتها، كما لا تتحمل تبعة أي أحكام تصدر ضدها أو ضد أي من أجهزتها ومؤسساتها من أية محاكم كانت، رفعها – أو سيرفعها في المستقبل– أفراد أو جماعات.. والأنكى أن السلطة الفلسطينية حملت نفسها المسؤولية كاملة وما يترتب عنها من نتائج وقرارات تصدرها المحاكم .. الخ، وفي البند هـ يصاغ المراد اسرائيليا في آخر تحليل من وراء هذه المادة .. حيث يحمل البند ما نصه حرفيا التالي: "*في كل حال قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية ان تسدد هذا التعويض كاملا الى اسرائيل*"!!

***المادة ٢٣**
" البنود النهائية"

البند ١ منها يقول "*يصبح هذا الاتفاق نافذا بمجرد توقيعه*" والبند ٢ يؤكد على سريان مفعوله حتى يحل محله **اتفاق أوسلو** (إعلان المبادىء) أو أي اتفاق آخر بين الطرفين .. والبند ٣ يؤرخ لبداية المرحلة الانتقالية التي ستمتد لخمسة سنوات وتبدأ وفق البند ٣ من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق، أي من تاريخ ١٩٩٤/٥/٤ وليس من تاريخ ١٩٩٣/١٠/١٣ كما نص إتفاق أوسلو .. والبند ٤ يقول "*بأن الحاجز الامني الذي أقامته اسرائيل حول قطاع غزه يبقى قائما ما دام هذا الاتفاق نافذا*" .. أما البند ٥ فهو الذي يستوقفنا .. وقبلا، سنعرض البند بنصه